القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ضمن تقرير التنافسية العالمي
– دراسة تحليلية للفترة (2007–2016)–

أ. دردور أمال
طالبة دكتوراه
جامعة أبو بكر بلقايد – بتلمسان –

ملخص:

في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي المتسمة بطابع العولمة والمضبوطة بقوانين وشروط المنظمة العالمية للتجارة وما انجر عن ذلك من انفتاح للاقتصاديات وتحرير للأسواق وبالتالي اشتداد المنافسة في الأسواق الدولية، أصبح العمل على تقوية القدرة التنافسية بالنسبة للدول وخاصة النامية منها حاجة ملحة من أجل الاندماج السليم في الاقتصاد العالمي على أسس قوية ومتينة. لذا تولي مختلف الحكومات والهيئات الدولية أهمية كبيرة للتنافسية وذلك بتحديد مفهومها ومؤشرات وطرق قياسها في اقتصاد ما ومقارنتها مع الاقتصاديات الأخرى،واستخدام نتائج هذه المؤشرات في إعداد تقارير سنوية حول التنافسية الدولية والتي تساعد في رسم السياسات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التنافسية– القدرة التنافسية– تقرير التناقسية العالمي.

Résumé:

Compte tenu des changements rapides qui se produisent dans le système économique mondial caractérisé par la nature de la mondialisation et saisi les lois et les conditions de l'Organisation mondiale du commerce et Langres à ce sujet de l'ouverture des économies et la libéralisation des marchés ainsi l'intensification de la concurrence sur les marchés internationaux, Il est devenu nécessaire de renforcer la compétitivité des pays, notamment lespays en voie de développementpour intégrer dans l'économie mondiale sur des bases solides.Par conséquent, les divers gouvernements et organismes internationaux donnent une grande importance à la compétitivité en identifiant le concept et les indicateurs et méthodes de mesure dans l'économie et le comparer avec d'autres économies, et utiliser les résultats de ces indicateurs dans la préparation des rapports annuels sur la compétitivité internationale, ce qui contribue à l'élaboration des politiques économiques.

مقدمة:

تحظى التنافسية باهتمام كبير على الصعيد العالمي حيث تحتل صدارة اهتمامات مختلف دول العالم، كونها تعمل على تعظيم الاستفادة من الفرص التي يتيحها الاقتصاد العالمي والتقليل من مخاطره. إذ تقوم بتحليل المقومات الاقتصادية لكل دولة والتي تعكس الصفات الهيكلية الأساسية لكل اقتصاد وطني من أجل مواكبة التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم،فهي وسيلة أساسية لتعزيز قدرة الدول على حجز مكانتها في الأسواق الدولية.والاهتمام الدولي بالتنافسية كنتيجة للبحث المستمر عن آفاق ومنطلقات جديدة للتميز والتفوق من أجل التأقلم مع بيئة شعارها البقاء للأفضل، لذا كل دولة مطالبة بالعمل على تحسين قدرتها التنافسية.

والجزائر كغيرها من الدول لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن هذه التطورات المتسارعة لذا تسعى جاهدة لتحسين قدرتها التنافسية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ورفع مستوى معيشة أفرادها.

وعليه تهدف الدراسة إلى:

- عرض أهم مفاهيم التنافسية الدولية؛
- التطرق إلى مؤشرات قياس التافسية الدولية من خلال مؤشر التنافسية العالمي؛
- تحليل الأداء التنافسي للجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي.

ومن هذا المنطلق سيتم طرح التساؤل المتمثل في:

كيف يتم تقييم القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ضمن مؤشر التنافسية العالمي؟

وللإجابة على التساؤل تم وضع الفرضية التالية:

- ضعف الأداء تنافسي الاقتصاد الجزائري يستدعي اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين هذا الأداء.

ولمعالجة التساؤل المطروح سيتم التطرق للنقاط التالية:

أولا: مفهوم التنافسية الدولية.

ثانيا: مؤشرات قياس التنافسية الدولية ضمن مؤشر التنافسية العالمي.

ثالثا: تقييم القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري.

أولا: مفهوم التنافسية الدولية:

لقد أثار تعريف التنافسية خاصة على مستوى الدول اهتمام الهيئات الدولية و الكثير من الاقتصاديين من أجل إزالة الغموض عن هذا المصطلح، حيث تم استخراج العديد من التعاريف التي يرجع سبب تعددها إلى اختلاف الزاوية التي ترى منها التنافسية.

1. تعاريف بعض الهيئات الدولية:

1.1. تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي:(WEF)[1] "التنافسية هي القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة، كذلك عرفها بأنها:مقدرة الاقتصاد الوطني على التوصل إلى معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد."[2]

2.1. تعريف المعهد الدولي للتنمية الإدارية:(IMD)[3] "التنافسية هي مقدرة البلد على توليد القيم المضافة، ومن تم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات وبالجاذبية والهجومية (المقدامية)، وبالعولمة والاقتراب، وبربط هذه العلاقات في نموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق الأهداف. و يربط هذا التعريف تحقيق النمو بمقدرة البلد على إدارة أصوله بطريقة فعالة تسمح له بالتفوق في الأسواق الدولية."[4].

3.1. تعريف المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية: التنافسية هي "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل."[5]

4.1. تعريف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية:(OECD)[6]"التنافسية الدولية هي القدرة على توليد المداخيل من عوامل إنتاج تكون مرتفعة نسبيا بالإضافة إلى توليد مستويات عمالة مستدامة لعوامل الإنتاج وفي الوقت نفسه المقدرة على التعرض للمنافسة الدولية. كما تعرفها المنظمة في وثيقة أخرى على أنها: القدرة على إنتاج السلع

[1] World Economic Forum.

[2] كمال رزيق، قاسي ياسين، "تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر للأداء المتميز"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005، ص: 325.

[3] International Institute for Management Development.

[4] المعهد العربي للتخطيط، "تقرير التنافسية العربية 2003"، الكويت، ص: 21.

[5] طارق نوير، "دور الحكومة الداعم للتنافسية"، سلسلة أوراق العمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003،ص: 5.

[6] Organisation for Economic Cooperation and Development.

والخدمات التي تواجه اختبار المزاحمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي. كما تعرف التنافسية الدولية على أنها: قدرة البلد على توسيع حصصه في الأسواق المحلية والدولية."[1]

5.1. تعريف المعهد العربي للتخطيط: يرى المعهد العربي للتخطيط التنافسية الدولية على أنها "الأداء النسبي الحالي والكامن للاقتصاديات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصاديات الأجنبية." ويعتبر قطاعا التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية من أكثر المجالات المباشرة التي يتجلى فيها تزاحم الدول فيما بينها.[2]

2. تعاريف بعض الاقتصاديين: التعاريف التي أطلقها الاقتصاديون على التنافسية الدولية متعددة، من أبرزها:

1.2. تعريف Laura D'Andréa Tyson: تعرف التنافسية على أنها: "القدرة على إنتاج السلعو الخدمات التي تواجه اختبار المنافسة الدولية بشكل يتمتع فيه مواطنو الدولة المعنية بمستوى معيشة متنام ومستدام."[3]

2.2. تعريف Scoot and Lodge (1985): "و هو أن التنافسية الدولية لبلد ما هي قدرته على خلق و إنتاج و توزيع المنتجات أو الخدمات في التجارة الدولية بينما يكتسب عوائد متزايدة لموارده."[4]

3.2. تعريف M.Porter: يعرف التنافسية الدولية على أنها "معدل الإنتاجية الذي تستغل به الدولة مواردها البشرية والمالية والطبيعية، وتحدد الإنتاجية مستوى المعيشة في الدولة أو الإقليم المعني."[5]ومن خلال التعاريف السابقة يتضح أن التنافسية على المستوى الكلي تتمثل في قدرة الدولة على استخدام الإجراءات والتدابير المختلفة

[1] نوري منير، "تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف – الجزائر، العدد 04، جوان 2006، ص: 23.

[2] "تقرير التنافسية العربية 2003"، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

[3] أحمد بلالي، "إستراتيجية التنافس كأساس لميزة تنافسية مستدامة"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005، ص: 461.

[4] محمد عدنان وديع، "القدرة التنافسية وقياسها"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 24، ديسمبر 2003، السنة الثانية، ص: 5.

[5] مصطفى أحمد حامد رضوان، "التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم"، الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2011، ص: 29.

التي تسمح لها بالتميز عن منافسيها ومن تم التفوق عليهم، وهو ما ينعكس على تحسن معيشة أفرادها وذلك لن يتحقق إلا من خلال تحقيق تنمية مستدامة للاقتصاد الوطني.[1]

ثانيا: مؤشرات قياس التنافسية الدولية ضمن مؤشر التنافسية العالمي:

تعدد أوجه وتشابك مفهوم التنافسية دفع العديد من المنظمات و الهيئات الدولية إلى الاهتمامبإعداد تقارير سنوية حول التنافسية تحتوي على مجموعة من المؤشرات المركبة وطرق قياسها. وعادة ما تتكون هذه لمؤشرات المركبة من عدد كبير من المحاور الأساسية والمؤشرات الفرعية.[2]ومن أهم هذه التقارير تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي بجنيف بسويسرا،حيث يصدر المنتدى سنويا تقرير التنافسية العالمي والذي يعتبر أداة مهمة لصانعي القرار من القطاعين العام و الخاص في تلك الدول قصد مقارنتها مع مختلف الاقتصاديات الإقليمية والعالمية التي تساعد في رسم السياسات الاقتصادية.[3]ويفترض هذا التقرير أن أداء المحاور الرئيسية لقياس التنافسية تؤثر في كل بلد بشكل مختلف حسب مرحلة التنمية التي يمر بها اقتصاد البلد، فكلما انتقلت الدول من مرحلة لأخرى تميل الأجور إلى الارتفاع وتعمد معها الدولة إلى رفع إنتاجية العمل للمحافظة على دخل أعلى. ومن هنا تتضح العلاقة الطردية بين التنافسية والإنتاجية والأجور. فكلما ارتفع الأداء التنافسي للاقتصاد كلما ارتفعت الإنتاجية وارتفعت معها الأجور، وهكذا ينتقل البلد إلى مرحلة التنمية اللاحقة.[4]وذلك من مرحلة اقتصاديات تدفعها العوامل إلى مرحلة اقتصاديات تدفعها الفعالية إلى مرحلة اقتصاديات يدفعها الابتكار. وكل مرحلة تضم مؤشرات تختلف عن غيرها من المراحل، فتحسين القدرة التنافسية للدول مرتبط بمؤشرات المرحلة التي تنتمي إليها.

---

[1] زغداد أحمد،"المنافسة–التنافسية والبدائل الاستراتيجية"، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص: 26.

[2] تقرير التنافسية العربية 2003، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

[3] زواوي الحبيب، "سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية–حالة الجزائر"، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستلراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 08–09 نوفمبر 2010، ص: 6.

[4] راتول محمد، سي علي أسماء، دراسة تحليلية لأداء الجزائر في تقرير التنافسية العالمي 2014–2015، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث عشر، 2015، ص: 73.

الشكل رقم 01: تصنيف الدول حسب كل مرحلة من مراحل التنمية ضمن تقرير التنافسية العالمي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

World Economic Forum , the global competitiveness report 2016-2017, p :38.

ويوضح الشكل رقم 01 أن تقرير التنافسية العالمي يقسم الدول المشاركة حسب مراحل التنمية التي تنتمي إليها، كما يلي:[1]

المرحلة الأولى: اقتصاديات تدفعها العوامل في هذه المرحلة تتنافس الدول فيما بينها على أساس العوامل المتوفرة كوفرة الأيدي العاملة والموارد الطبيعية، حيث تعتمد طبيعة المنافسة بين منشآت الأعمال في هذه الاقتصاديات على أساس سعر المنتجات غير المتطورة وتستخدم العمالة ذات الإنتاجية المتدنية والأجور المنخفضة. وتعتمد تنافسية اقتصاديات هذه المجموعة على المحاور المندرجة تحت مجموعة المتطلبات الأساسية.

المرحلة الانتقالية الأولى: الاقتصاديات في المرحلة الانتقالية بين المرحلة الأولى والثانية.

المرحلة الثانية: اقتصاديات تدفعها الفعالية في هذه المرحلة لابد للدول من بذل المزيد من المجهودات لاستحداث وتبني طرق إنتاج أكثر كفاءة وفعالية والعمل على الارتقاء بنوعية المنتجات للتمكن من مواكبة الأجور مع المحافظة على مستويات الأسعار. وتعتمد القدرة التنافسية في هذه المرحلة على محاور مجموعة محفزات الكفاءة.

المرحلة الانتقالية الثانية:

الاقتصاديات في المرحلة الانتقالية مابين المرحلة الثانية والثالثة.

المرحلة الثالثة: اقتصاديات يدفعها الابتكار في هذه المرحلة ترتكز المنافسة بين الاقتصاديات على أساس تقديم منتجات مبتكرة وفريدة من نوعها حتى تتمكن من مجاراة ارتفاع الأجور والمحافظة على مستوى معيشي مرتفع

[1] راتول محمد، سي علي أسماء، نفس المرجع السابق،ص: 73. (بالتصرف)

لمواطنيها. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال سعي منشآت الأعمال في هذه الدول لاستحداث وابتكار منتجات جديدة ومختلفة بالاعتماد على أحدث وسائل الإنتاج وأكثرها تطورا. وتعتمد القدرة التنافسية في هذه المرحلة على محاور مجموعة عوامل الابتكار والتطور.ولتحديد أي مرحلة من مراحل التنمية تنتمي إليها الدول يتم استخدام معيار يتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسعر صرف السوق،[1]كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: الأوزان النسبية للمؤشرات الفرعية وعتبة الدخل الموافقة لمراحل التنمية

	مراحل التنمية				
	المرحلة الأولى: اقتصاديات تدفعها العوامل	**المرحلة الانتقالية الأولى: بين المرحلة 1 و 2**	**المرحلة الثانية: اقتصاديات تدفعها الفعالية**	**المرحلة الانتقالية الثانية: بين المرحلة 2 و3**	**المرحلة الثالثة: اقتصاديات يدفعها الابتكار**
الحد الأدنى للناتج المحلي الإجمالي للفرد* (دولار أمريكي)	2000>	2999-2000	8999-3000	17000-9000	17000<
الوزن النسبي لمؤشرات مجموعة المتطلبات الأساسية	%60	%60-40	%40	%40-20	%20
الوزن النسبي لمؤشرات مجموعة محفزات الكفاءة	%35	%50-35	%50	%50	%50
الوزن النسبي لمؤشرات مجموعة عوامل الابتكار والتطور	%5	%10-5	%10	%30-10	%30

Source: World Economic Forum , the global competitiveness report 2016-2017, p 38.

[1]World Economic Forum ,the global competitiveness report 2016-2017, p 37.

*وبالنسبة للاقتصادات التي تعتمد اعتماداكبيرا على الموارد الأولية، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليس المعيار الوحيد لتحديد مرحلة التنمية. فالمعيار الثاني هو نصيب الصادرات من السلع الأولية في إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)، إذ يعتبر الدول المصدرة لأكثر من 70% من المنتجات الأولية (مقاسة باستخدام متوسط خمس سنوات) إلى حدكبير هي اقتصاديات تدفعها العوامل.

وتتميز كل مرحلة من المراحل الثلاث بمؤشرات خاصة تقيس أداء الدولة اقتصاديا.كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 02: مؤشر التنافسية العالمي

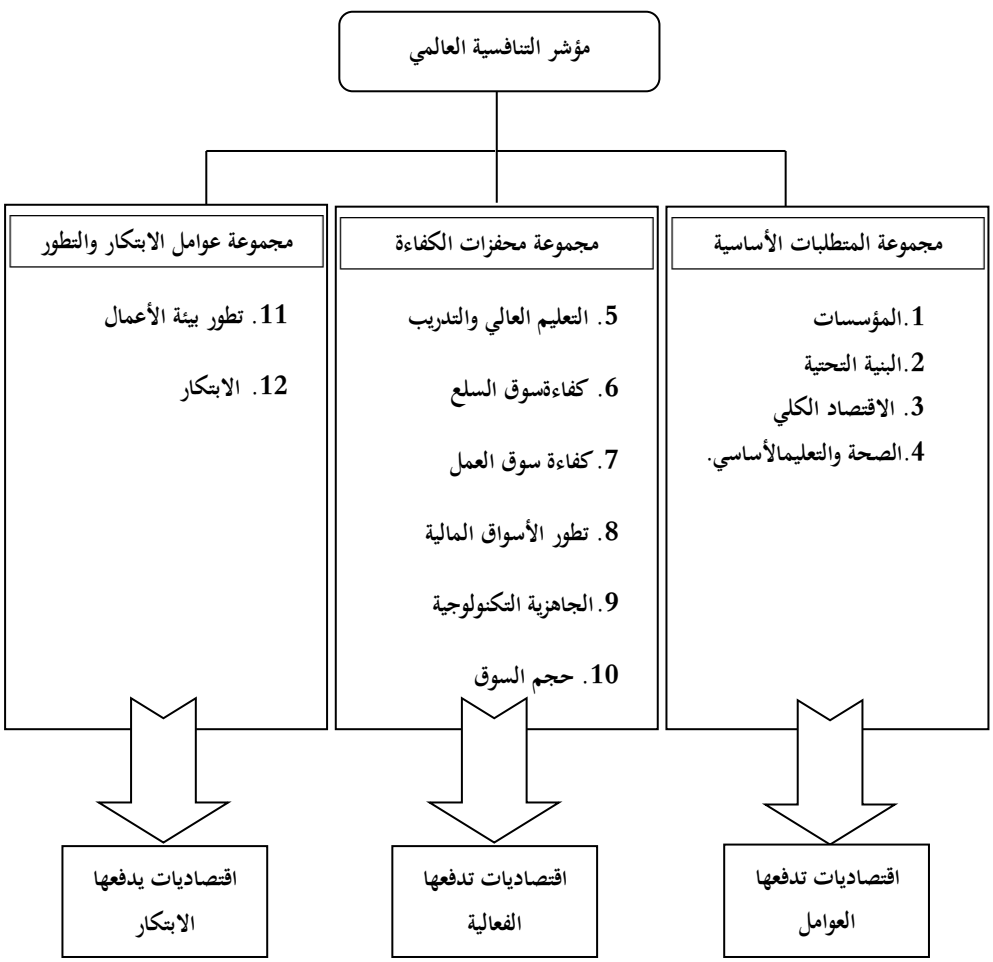

Source : World Economic Forum , the global competitiveness report 2016-2017, p: 5.

من الشكل السابق يتضح أن تقرير التنافسية العالمية اعتمد في قياسه لمستوى القدرة التنافسية للدولة على مؤشر مركب يضم ثلاث مجموعات، وهي:[1]

[1] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، فريق التنافسية الأردني، ملخص عن تقرير التنافسية العالمي 2010–2011، ص: 10. (بالتصرف)

المجموعة الأولى: المتطلبات الأساسية:

المحور الأول: المؤسسات هو عبارة عن البيئة المؤسسية التي توفر النطاق المناسب لتفاعل الأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية من أجل إنتاج وزيادة الدخل الوطني ومن تم تعزيز الاقتصاد بصفة عامة، وعليه يعكس هذا المؤشر أداء المؤسسات في القطاعين العام والخاص.

المحور الثاني: البنية التحتية يعكس هذا المحور مدى توفر البنية التحتية الجيدة في مختلف مناطق الدولة والتي من شأنها تقليل المسافات بين المناطق التنموية المحلية من جهة وإدماج وإيصال الأسواق الوطنية إلى الأسواق العالمية بتكاليف منخفضة من جهة أخرى.

المحور الثالث: الاقتصاد الكلي يعكس هذا المحور أداء الدولة وسياساتها على مستوى الاقتصاد الكلي، إذ يعد الاستقرار في البيئة الاقتصادية الكلية مهم لبيئة الأعمال ومن تم يلعب دورا أساسيا في تحقيق القدرة التنافسية للدولة. فالاقتصاد لا يمكن أن يحقق التنمية المستدامة إلا إذا توفر الاستقرار في هذه البيئة.

المحور الرابع: الصحة والتعليم الأساسي يعكس هذا المؤشر الاستثمارات في مراحل التعليم الأساسية والخدمات الصحية التي تعد من أساسيات الاقتصاد الحديث من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

المجموعة الثانية: محفزات الكفاءة المحور الخامس: التعليم العالي والتدريب في ظل العولمة تحتاج الدول إلى قوة عاملة متعلمة ومدربة قادرة على التكيف السريع مع البيئة الاقتصادية المتغيرة . حيث يقيس هذا المؤشر معدلات الالتحاق بالمرحلة التعليمية الثانوية بالإضافة إلى تقييم جودة ونوعية التعليم ومخرجاته من وجهة نظر بيئة الأعمال في الدولة.

المحور السادس: كفاءة سوق السلع يعكس هذا المحور مدى توفر المنافسة بين المؤسسات المحلية، بالإضافة إلى دور الدولة في تسهيل وصول السلع والخدمات المحلية إلى الأسواق العالمية لتنافس مثيلاتها من السلع والخدمات العالمية. وتسليط الضوء على طبيعة الطلب في السوق المحلي ومدى تطور حاجات المستهلكين. وبالتالي وجود سوق قوية في الدولة يمكنها من إنتاج المزيج الصحيح من السلع والخدمات في ظل العرض والطلب.

المحور السابع: كفاءة سوق العمل يهتم هذا المحور بفعالية القوة العاملة ومدى توفر المدراء ذوي الخبرة والكفاءة، ويقيم طبيعة أثر هجرة الكفاءات إلى الخارج على اقتصاد الدولة المحلي. كما يقيس هذا المحور مرونة سوق العمل في توجيه وتوزيع هذه القوى على كافة القطاعات الاقتصادية بالشكل الأمثل وبالطريقة التي تضمن أقصى إنتاجية ممكنة.

المحور الثامن: تطور الأسواق المالية يعكس هذا المؤشر كفاءة النظام المالي في توجيه المدخرات المحلية إلى أكثر الاستثمارات إنتاجية، بالإضافة إلى فعالية التشريعات المنظمة لتبادل الأوراق المالية ومدى حمايتها لحقوق المستثمرين. فالأنظمة المالية الحديثة القائمة على جهاز مصرفي قوي تلعب دورا مهما في إتاحة الفرصة للمبدعين في تنفيذ أفكارهم الاستثمارية.

المحور التاسع: الجاهزية التكنولوجي قدرة الدولة على تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية والنمو الاقتصادي أصبح يعتمد أكثر فأكثر على مدى امتلاكها للجاهزية التكنولوجية، ومدى قدرتها على الاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة التي تم التوصل إليها محليا أو التي تم استيرادها من الخارج.

المحور العاشر: حجم السوق يؤثر كبر حجم السوق المحلية على الإنتاجية ذلك لأنه يتيح للمؤسسات العمل في بيئة تتميز بوفرات الحجم مما يساهم في تقليل التكاليف التشغيلية.

المجموعة الثالثة: عوامل الابتكار والتطور المحور الحادي عشر: تطور بيئة الأعمال يهتم هذا المحور بنوعية بيئة الأعمال ومدى تطور سير الأعمال وطبيعة الاستراتيجيات لدى المؤسسات المحلية ومدى استخدامها أساليب التسويق الحديثة التي توافق السوق العالمية وقدرة الإدارة العليا فيها على تفويض السلطة. كما يعكس هذا المؤشر مدى تطور مجمعات الأعمال المتخصصة في الدولة والتي تلعب دورا أساسيا في تحفيز المقدرة على إنتاج سلع متطورة ومميزة ومتنوعة عبر آليات إنتاج متطورة نسبيا.

المحور الثاني عشر: الابتكار يعتبر الابتكار الركيزة الأساسية للوصول إلى الاقتصاد المعرفي المتميز ولخلق إنتاجية مستدامة ذات كفاءة. ويعكس هذا المؤشر البيئة الداعمة للابتكار من مؤسسات وطنية عامة أو خاصة، مراكز

البحث والتطوير، توافر العلماء والمهندسين المتميزين، وفعالية القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق الملكية الفكرية.

ثالثا: تقييم القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري سيتم تقييم القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري من خلال تحليل أدائه التنافسي ضمن مؤشر التنافسية العالمي GCI[1] الذي وضعه المنتدى الاقتصادي العالمي في تقرير التنافسية العالمي (2007-2008) إلى غاية آخر تقرير (2016-2017).

1. تصنيف الجزائر حسب مراحل التنمية ضمن مؤشر التنافسية العالمي: يبين الجدول التالي الأوزان النسبية للمؤشرات الفرعية التي من خلالها حددت مرحلة التنمية التي تنتمي إليها الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي خلال الفترة (2007-2016):

الجدول رقم 02: الأوزان النسبية للمؤشرات الفرعية المحددة لمرحلة التنمية التي تنتمي إليها الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي خلال الفترة (2007–2016)*

السنة	الوزن النسبي لمؤشرات مجموعة المتطلبات الأساسية	الوزن النسبي لمؤشرات مجموعة محفزات الكفاءة	الوزن النسبي لمؤشرات مجموعة عوامل الابتكار والتطور	مرحلة التنمية
2008–2007	--	--	--	المرحلة الثانية
2009–2008	--	--	--	المرحلة الثانية
2010–2009	--	--	--	المرحلة الانتقالية الأولى
2011–2010	--	--	--	المرحلة الانتقالية الأولى
2012–2011	%59.1	%35.6	%5.2	المرحلة الانتقالية الأولى

[1] Global Competitiveness Index.

* عدم تدوين بعض الأوزان النسبية للمؤشرات الفرعية في الجدول راجع لعدم توفرها في تقارير التنافسية العالمية لبعض السنوات حيث تم تحديد مرحلة التنمية للدول فقط.

2013–2012	%59.1	%35.7	%5.2	المرحلة الانتقالية الأولى
2014–2013	%59.1	%35.7	%5.2	المرحلة الانتقالية الأولى
2015–2014	%59.0	%35.7	%5.2	المرحلة الانتقالية الأولى
2016–2015	%58.9	%35.8	%5.3	المرحلة الانتقالية الأولى
2017–2016	--	--	--	المرحلة الانتقالية الأولى

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

World Economic Forum , the global competitiveness report (2007-2008), (2008-2009), (2009-2010), (2010-2011), (2011-2012), (2012-2013), (2013-2014), (2014-2015), (2015-2016), (2016-2017).

وحسب تقرير التنافسية العالمي (2007–2008) وتقرير (2008–2009) تنتمي الجزائر إلى المرحلة الثانية أي مرحلة اقتصاديات تدفعها الفعالية. إلا أنه منذ تقرير التنافسية العالمي (2009–2010) إلى غاية آخر تقرير (2016–2017) تدحرجت إلى المرحلة الانتقالية الأولى بين المرحلة الأولى والثانية وهذا ما يستدعي تحسين الأداء التنافسي للاقتصاد الجزائري من خلال العمل بكفاءة وفعالية أكبر من أجل تحسين تصنيفها ضمن مراحل التنمية.

2. ترتيب الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي: يصنف تقرير التنافسية العالمي الذي يصدر سنويا عن المنتدى الاقتصادي العالمي منذ عام 2004 الدول حسب مؤشر التنافسية العالمي GCI. ويتم قياس هذا المؤشر بدرجة تتراوح بين (0-7 نقاط)، فكلما اقترب تقييم الدولة من النقطة 7 يعني ذلك تقدمها في المؤشر. وينقسم التقرير إلى ثلاث مجموعات تضم 12 محورا رئيسيا و يندرج تحتها 112 مؤشرا فرعيا حيث يتم تقدير ترتيب جميع المجموعات والمحاور والمؤشرات.[1]

1.2.الترتيب العام للجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي:الجدول التالي يوضح ترتيب الجزائر عالميا وعربيا ضمن مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2007–2016) مع الإشارة إلى أن زيادة المرتبة تعني تراجعا في الترتيب.

[1] وزارة تطوير القطاع العام، أبرز المؤشرات الدولية وواقع حال الأردن فيها، التقرير السنوي الثاني، الأردن، فيفري 2016، ص: 28.(بالتصرف)

الجدول رقم 03: ترتيب الجزائر عالميا وعربيا ضمن مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2007-2016)

السنة	عالميا		عربيا		الدرجة/7
	الترتيب	عدد الدول	الترتيب	عدد الدول	
2008–2007	81	131	12	14	3.9
2009 –2008	99	134	13	14	3.7
2010–2009	83	133	11	14	3.9
2011–2010	86	139	11	15	4.0
2012–2011	87	142	10	15	4.0
2013–2012	110	144	11	14	3.7
2014–2013	100	148	10	15	3.8
2015–2014	79	144	9	15	4.1
2016–2015	87	140	9	13	4.0
2017–2016	87	138	9	14	4.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

World Economic Forum , the global competitiveness report (2007-2008), (2008-2009), (2009-2010), (2010-2011), (2011-2012), (2012-2013), (2013-2014), (2014-2015), (2015-2016), (2016-2017).

يتضح من خلال الجدول رقم 03 أن الجزائر قد تراجعت في ترتيبها عالميا ضمن مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2008 بـ 18 مرتبة مقارنة بسنة 2007، حيث انخفضت درجة المؤشر بـ0.2 درجة. ثم سجلت تحسنا في ترتيبها ضمن مؤشر التنافسية العالمي بين 2008-2011 بواقع 12 مرتبة، حيث حققت 4 درجات عام 2011 من أصل 7 درجات أي بارتفاع 0.3 درجة مقارنة بسنة 2008. إلا أنه تراجع ترتيب الجزائر من المرتبة 83 من بين 113 دولة سنة 2009 إلى المرتبة 86 من بين 139 دولة سنة 2010.كما احتلت الجزائر مراتب متأخرة 110 و 100 من بين 144 و148 دولة سنتي 2012 و2013 متراجعة بـ23 و 13 مرتبة حيث انخفضت درجة المؤشر بـ0.3 و0.2 درجة على التوالي مقارنة بسنة 2011. وفي سنة 2014 احتلت الجزائر المرتبة 79 عالميا من بين 144 دولة متقدمة بـ 21 مرتبة وذلك بتحقيق 4.1 درجة من أصل 7 درجات أي بارتفاع 0.3 درجة مقارنة بسنة 2013. إلا أنها تراجعت إلى المرتبة 87 عالميا من بين 140 و138 دولة في التقريرين الأخيرين لسنتي 2015 و 2016 على التوالي أي تراجع ترتيبها بـ 8 مراتب و انخفضت درجة المؤشر بـ0.1 درجة مقارنة بسنة

2014.وبمقارنة الجزائر مع الدول العربية المدرجة ضمن مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2007-2016) نجد أنها احتلت مراتب متأخرة عالميا، حيث جاءت في المرتبة 12 عربيا من بين 14 دولة سنة 2007 وتراجعت إلى المرتبة 13 عربيا سنة 2008. ثم احتلت المرتبة 11 عربيا سنتي 2009 و2010. وجاءت في المرتبة 10 و11 عربيا سنة 2011 و2012 على التوالي. ثم احتلت المرتبة 9 عربيا خلال الثلاث سنوات الأخيرة من بين 15و13و14 دولة عربية على التوالي.

وبالتالي المراتب التي حققتها الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2007-2016) تدل على ضعف تنافسيتها سواء على المستوى العالمي أو حتى على المستوى العربي.

2.2. تحليل أداء الجزائر حسب المحاور الرئيسية والمؤشرات الفرعية: يعود سبب تدني المراتب التي حققتها الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي إلى انخفاض ترتيبها في أغلب المحاور الرئيسية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم04: ترتيب الجزائر في المحاور الرئيسية ضمن مؤشر التنافسية العالميخلال الفترة (2007-2016)

السنة	2008/2007		2009/2008		2010/2009		2011/2010		2012/2011	
المحاور الرئيسية	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
المتطلبات الأساسية	49	4.7	61	4.5	61	4.4	80	4.3	75	4.4
1. المؤسسات	64	3.9	102	3.4	115	3.2	98	3.5	127	3.1
2. البنية التحتية	82	3.0	84	3.0	99	2.9	87	3.5	93	3.4
3. الاقتصاد الكلي	2	6.4	5	6.1	2	6.4	57	4.8	19	5.7
4. الصحة والتعليم الأساسي	67	5.4	76	5.3	77	5.3	77	5.6	82	5.5
محفزات الكفاءة	97	3.5	113	3.3	117	3.3	107	3.5	122	3.4
5. التعليم العالي والتدريب	94	3.4	102	3.3	102	3.3	98	3.6	101	3.5
6. كفاءة سوق السلع	92	3.9	124	3.5	126	3.4	126	3.6	134	3.4
7. كفاءة سوق العمل	124	3.6	132	3.3	127	3.5	123	3.7	137	3.4
8. تطور السوق المالية	127	3.1	132	2.9	132	2.8	135	2.8	137	2.6
9. الجاهزية التكنولوجية	105	2.5	114	2.5	123	2.6	106	3.0	120	2.8
10. حجم السوق	42	4.2	51	4.2	51	4.3	50	4.3	47	4.3
عوامل تطور الإبداع والابتكار	102	3.1	126	2.8	122	2.9	108	3.0	136	2.7
11. تطور بيئة الأعمال	114	3.3	132	3.0	128	3.1	108	3.3	135	2.9
12. الابتكار	89	3.0	113	2.7	114	2.6	107	2.8	132	2.4

السنة	2013/2012		2014/2013		2015/2014		2016/2015		2017/2016	
العوامل الرئيسية	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
المتطلبات الأساسية	**89**	**4.2**	**92**	**4.3**	**65**	**4.6**	**82**	**4.4**	**88**	**4.3**
1. المؤسسات	141	2.7	135	3.0	101	3.4	99	3.5	99	3.5
2. البنية التحتية	100	3.2	106	3.1	106	3.1	105	3.1	100	3.3
3. الاقتصاد الكلي	23	5.7	34	5.5	11	6.4	38	5.3	63	4.8
4. الصحة والتعليم الأساسي	93	5.4	92	5.4	81	5.6	81	5.6	73	5.7
معززات الكفاءة	136	3.1	133	3.2	125	3.3	117	3.4	110	3.6
5. التعليم العالي والتدريب	108	3.4	101	3.5	98	3.7	99	3.7	96	3.9
6. كفاءة سوق السلع	143	3.0	142	3.2	136	3.5	134	3.5	133	3.5

7. كفاءة سوق العمل	144	2.8	147	2.9	139	3.1	135	3.2	132	3.2
8. تطور السوق المالية	142	2.4	143	2.6	137	2.7	135	2.8	132	2.9
9. الجاهزية التكنولوجية	133	2.6	136	2.5	129	2.6	126	2.6	108	3.1
10. حجم السوق	49	4.3	48	4.4	47	4.4	37	4.7	36	4.7
عوامل الابتكار والتطور	144	2.3	143	2.6	133	2.9	124	3.0	119	3.1
11. تطور بيئة الأعمال	144	2.5	144	2.9	131	3.2	128	3.3	121	3.3
12. الابتكار	141	2.1	141	2.4	128	2.6	119	2.8	112	2.9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

World Economic Forum , the global competitiveness report (2007-2008), (2008-2009), (2009-2010), (2010-2011), (2011-2012), (2012-2013), (2013-2014), (2014-2015), (2015-2016), (2016-2017).

المجموعة الأولى: المتطلبات الأساسية يلاحظ من خلال الجدول رقم 03 تراجع مرتبة الجزائر عالميا في مجموعة المتطلبات الأساسية بـ12 مرتبة سنتي 2008، 2009 و بـ31 مرتبة سنة 2010 مقارنة بسنة 2007. وفي سنة 2011 عرفت تقدما ضئيلا قدر بـ5 مراتب مقارنة بسنة 2010. ثم تراجعت بـ14 و 17 مرتبة سنتي 2012 و2013 على التوالي مقارنة بسنة 2011. وقد تحسن ترتيب الجزائر في هذه المجموعة خلال سنة 2014 بـ27 مرتبة مقارنة بسنة 2013. ثم تراجع من جديد بـ17 و23 مرتبة سنتي 2015و 2016 والسبب يعود إلى تدني ترتيب أغلب محاور هذه المجموعة والمتمثلة فيما يلي:

المحور الأول: المؤسسات لقد تراجع هذا المحور بـ 38 و51 مرتبة سنتي 2008 و2009 على التوالي مقارنة بسنة 2007، ثم عرف تقدما قدر بـ 17 مرتبة خلال سنة 2010 مقارنة بسنة 2009. إلا أنه تراجع بعد ذلك بـ29 و43 مرتبة سنتي 2011 و2012 على التوالي مقارنة بسنة 2010. ثم تقدم بـ6 مراتب سنة 2013 مقارنة بسنة 2012. وقد عرف بعد ذلك تحسنا ملحوظا بحيث تقدم بـ34 مرتبة سنة 2014 و 36 مرتبة سنتي 2015 و2016 على التوالي مقارنة بسنة 2013. ويعود سبب هذا التحسن إلى تقدم ترتيب بعض مؤشراته الفرعية مابين سنة (2013-2016)، منها: مؤشر حماية الملكية الفكرية بـ37 مرتبة،مؤشر ثقة الجمهور في السياسيين بـ 25 مرتبة،مؤشر المحاباة في قرار المسؤولين الحكوميين بـ 40 مرتبة، مؤشرالهدر في الإنفاق الحكومي بـ 26 مرتبة، ، مؤشر كفاءة الإطار القانوني لتسوية المنازعات كما تحسن ترتيب المؤشرات الخاصة بوجهة نظر قادة الأعمال حول كلفة الإرهاب والجريمة المنظمةوكلفة الجريمة وأعمال العنف على الأعمالبـ36 و51 و31 مرتبة على التوالي. في حين تراجعت مرتبة

مؤشر قوة حماية المستثمرين 64 مرتبة. إلا أنه رغم تحسن ترتيب الجزائر مؤخرا في أغلب المؤشرات التي تندرج ضمن محور المؤسسات فما زالت بعيدة كل البعد عن المراتب المتقدمة مقارنة مع الدول المدرجة في التقارير.

المحور الثاني: البنية التحتية جاء ترتيب الجزائر ضمن هذا المحور متأخرا مما يدل على ضعف بنيتها التحتية رغم كل الإنجازات المبذولة من أجل تطويرها. حيث تراجع بـ24 مرتبة ضمن تقرير التنافسية العالمي بين 2007 - 2014. ثم عرف تقدما طفيفا قدر بـ1 و6 مراتب في التقريرين الأخيرين لسنة 2015 و2016 مقارنة بسنة 2014. ويعود سبب ضعف هذا المؤشر إلى تأخر ترتيب أغلب مؤشراته الفرعية حيث حازت في آخر تقرير للتنافسية العالمي (2016-2017) على المرتبة 101 في مؤشر جودة البنية التحتية الشاملة، المرتبة 96 في مؤشر جودة الطرق، المرتبة 57 في مؤشر جودة البنية التحتية للسكك الحديدية، المرتبة 105 في مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ، المرتبة 117 في مؤشر جودة البنية التحتية للنقل الجوي،المرتبة 92 في مؤشر نوعية خدمات تزويد الكهرباء، المرتبة 77 في مؤشر نسبة اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 مستخدموهذا من بين 138 دولة مدرجة ضمن التقرير.

المحور الثالث: الاقتصاد الكلي لقد احتلت الجزائر المرتبة 2 في هذا المؤشر سنة 2007 إلا أنه عرف تراجعا كبيرا ضمن تقرير التنافسية العالمي بين (2007-2010) وذلك بـ55 مرتبة. ثم تقدم بـ38 مرتبة سنة 2011 مقارنة بسنة 2010. وتراجع سنة 2012 و 2013 بـ 23 و34 مرتبة على التوالي مقارنة بسنة 2011، ثم عاد وتقدم بـ 23 مرتبة سنة 2014 مقارنة بسنة 2013. ثم تراجع مرة أخرى بـ27 و52 مرتبة في التقريرين الأخيرين على التوالي. ويعود ذلك إلى تراجع ترتيب مؤشراته الفرعية بين سنتي (2014-2016)، حيث تراجع مؤشر رصيد الميزانية الحكومية بشكل لافت قدر بـ115 مرتبة، وتراجعمؤشر الادخار الوطني الإجمالي بـ6مراتب، وفيما يخص مؤشر التصنيف الائتماني فقد تراجع بـ 4 مراتب، في حين تقدم مؤشر التضخم سنة 2015 بـ22 مرتبة و تراجع سنة 2016 بـ33 مرتبة مقارنة بسنة 2014.

المحور الرابع: الصحة والتعليم الأساسي لقد عرف هذا المؤشر تراجعا في الترتيب قدر بـ26 مرتبة ضمن تقرير التنافسية العالمي بين (2007-2012). ثم عرف تقدما قدر بـ20 مرتبة ضمن تقرير التنافسية العالمي بين (2012-2016)، إذ تمكنت الجزائر من إحراز تقدم ملحوظ في ترتيب مؤشر معدل انتشار فيروس الادز ومعدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي حيث احتلت المرتبة 1 و40 على التوالي في آخر تقرير للتنافسية العالمي (2016-2017) وهذا من بين 138 دولة مدرجة ضمن التقرير.

المجموعة الثانية: محفزات الكفاءة أحرزت الجزائر المرتبة 97 عالميا في هذه المجموعة سنة 2007، إلا أنها عرفت تراجعا في الترتيب قدر بـ 20 مرتبة بين (2007-2009). ثم تقدمت بـ10مراتب سنة 2010 مقارنة بسنة 2009. وتراجعت بـ29 مرتبة بين (2010-2012). ثم عرفت تحسنا في الترتيب قدر بـ26 مرتبة بين (2012-2016)، وتتمثل المحاور التي تندرج ضمن هذه المجموعة فيما يلي:

المحور الخامس: التعليم العالي والتدريب: احتلت الجزائر سنة 2007 المرتبة 94 عالميا في هذا المحور. ثم تراجعت بـ8 مراتب سنتي 2008 و2009 مقارنة بسنة 2007. وتقدمت بـ4 مراتب سنة 2010 مقارنة بسنة 2009. ثم تراجعت بـ10 مراتب بين سنتي (2010-2012). وتقدمت بـ10 مراتب بين سنتي (2012-2014). وتراجعت بمرتبة واحدة سنة 2015 مقارنة بسنة 2014. وفي آخر تقرير سنة 2016 أحرزت الجزائر المرتبة 96 عالميا أي تقدمت بـ3 مراتب مقارنة مع سنة 2015. ويعود هذا التحسن إلى تقدم ترتيب أغلب المؤشرات الفرعية لهذا المحور سنة 2016 مقارنة مع سنة 2015 منها: مؤشري جودة النظام التعليمي وجودة تعليم الرياضيات والعلوم بـ6 مراتب، مؤشر جودة إدارة المدارس بـ10 مراتب، وكل من مؤشر إيصال الانترنت للمدارس و مؤشر مدى توفر خدمات البحوث والتطوير ومؤشر مدى تدريب الموظفين بـ4 مراتب. في حين استقر مؤشر الالتحاق بالتعليم الثانوي عند المرتبة 46، وتراجع مؤشر الالتحاق بالتعليم العالي بمرتبتين.

المحور السادس: كفاءة سوق السلع احتلت الجزائر المرتبة 92 عالميا سنة 2007 ثم عرفت تراجعا كبيرا بواقع 51 مرتبة بين (2007-2012). بعد ذلك عرفت تقدما قدر بـ26 مرتبة بين (2012-2016). إلا أن هذا التقدم في الترتيب لا يعني تحسن أداء هذا المحور بحيث احتلت المرتبة 133عالميا سنة 2016 من بين 138 دولة ضمن التقرير. ويعود سبب تدني هذا المؤشر إلى احتلال مراتب متأخرة في أغلب مؤشراته الفرعية، ففي آخر تقرير للتنافسية العالمي (2016-2017) بلغ كل من: مؤشر شدة المنافسة المحلية المرتبة 136، إجمالي معدل الضرائب المرتبة 135، التعريفات الجمركية المرتبة 127، مؤشر انتشار الملكية الأجنبية المرتبة 132، مؤشر عبء الإجراءات الجمركية المرتبة 114. ويعتبر ذلك من أهم العوائق التي تحول دون جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المحور السابع: كفاءة سوق العمل بلغ هذا المحور المرتبة 124 سنة 2007 ثم تراجع بـ8 مراتب سنة 2008. وتقدم بـ9 مراتب بين (2008-2010). وتراجع بـ24 مرتبة بين (2010-2013). ثم عرف تقدما قدر بـ15 مرتبة بين (2013-2016). وقد احتلت الجزائر مراتب متأخرة مما يدل على عدم كفاءة سوق العمل حيث بلغت المرتبة 132 عالميا من بين 138 دولة ضمن آخر تقرير للتنافسية العالمي سنة 2016. وهذا راجع لتدني مراتب أغلب مؤشراته الفرعية ، ففي تقرير التنافسية العالمي سنة 2016 بلغ كل من: مؤشر التعاون في العلاقة بين العمال وصاحب

العمل المرتبة 115، مؤشر الاعتماد على الإدارة المحترفة المرتبة 135، مؤشر قدرة البلد على إبقاء المواهب المرتبة 116، مؤشر قدرة البلد على جذب المواهب المرتبة 125، مؤشر معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة المرتبة 136.

المحور الثامن: تطور السوق المالية سجل هذا المحور المرتبة 127 سنة 2007 ثم عرف تراجعا قدر بـ16 مرتبة بين (2007 -2013). وتقدم بـ15 مرتبة بين (2013-2016). إلا أن الجزائر مازالت تحتل مراتب متأخرة في هذا المحور، حيث جاءت في المرتبة 132 عالميا من بين 138 دولة ضمن تقرير التنافسية العالمي سنة 2016 وذلك راجع إلى تدني مراتب مؤشراته الفرعية. حيث احتلت الجزائر ضمن هذا التقرير في مؤشر مدى توفر الخدمات المالية المرتبة 131،مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية المرتبة 95،مؤشر التمويل من خلال سوق الأسهم المحلية المرتبة 124، مؤشر سهولة الحصول على القروض المرتبة 122، مؤشر متانة البنوك المرتبة 123، مؤشر تنظيم البورصات المالية المرتبة 129. وهذايدل على ضعف مساهمة السوق المالية في توفير التمويل.

المحور التاسع: الجاهزية التكنولوجية احتلت الجزائر المرتبة 105 عالميا في هذا المحور سنة 2007 ثم تراجع ترتيبها بـ18مرتبة بين سنتي (2007-2009). وعرف تقدما سنة 2010 بـ17 مرتبة مقارنة بسنة 2009. ثم تراجع بـ30 مرتبة ضمن تقرير التنافسية العالمي بين (2010-2013). وتقدم بـ28 مرتبة ضمن تقرير التنافسية العالمي بين (2013-2016). إلا أن الجزائر احتلت مراتب جد متأخرة عالميا، ففي تقرير التنافسية العالمي سنة 2016 احتلت في هذا المؤشر المرتبة 108 من بين 138 دولة ضمن التقرير. وهذا راجع لتدني أغلب المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر حيث احتل مؤشر مدى توفر أحدث التقنيات المرتبة 125، مؤشر استيعاب التكنولوجيا على مستوى الشركات المرتبة 128، مؤشر نقل الاستثمار الأجنبي المباشر للتكنولوجيا المرتبة 121، مؤشر مستخدمي الانترنت المرتبة 95 ومؤشر اشتراكات الهاتف النقال المرتبة 85. وتدل هذه المراتب على أن قدرة استيعاب الاقتصاد الجزائري للتكنولوجيا جد محدودة.

المحور العاشر: حجم السوق احتلت الجزائر المرتبة 42 عالميا في هذا المحور سنة 2007 ثم تراجع ترتيبها بـ9 مراتب بين (2007-2009). وتقدم بـ4مراتب بين (2009-2011). ثم تراجع بمرتبة واحدة بين سنة (2011-2013). وتقدم بـ12 مرتبة ضمن تقرير التنافسية العالمي بين(2013-2016)، وهذا التقدم في الترتيب راجع إلى تحسن ترتيب حجم السوق المحلي بـ16 مرتبة، مؤشر حجم السوق الأجنبي بـ6مراتب و مؤشر الناتج المحلي الإجمالي بـ15 مرتبة. في حين تراجع مؤشر نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي بـ26 مرتبة.

المجموعة الثالثة: عوامل الابتكار والتطور تراجع ترتيب الجزائر في هذه المجموعة بـ24 مرتبة سنة 2008 مقارنة مع سنة 2007. ثم تقدم ترتيبها بـ18 مرتبة بين (2008-2010). وعرف تراجعا كبيرا بواقع 36 مرتبة بين (2010-2012). ثم تقدم بـ25 مرتبة بين (2012-2016). وتتمثل المحاور التي تندرج ضمن هذه المجموعة فيما يلي:

المحور الحادي عشر: تطور بيئة الأعمال احتلت الجزائر المرتبة 114 عالميا في هذا المحور سنة 2007 ثم تراجع ترتيبها بـ18 مرتبة سنة 2008. وتقدم بـ24 مرتبة بين (2008-2010). ثم تراجع بـ36 مرتبة بين سنة (2010-2013). وتقدم بـ23 مرتبة ضمن تقرير التنافسية العالمي بين (2013-2016)، وهذا التقدم في الترتيب راجع إلى تحسن ترتيب المؤشرات الفرعية لهذا المحور، إلا أنها ظلت تحتل مراتب متأخرة. ففي آخر تقرير للتنافسية العالمي سنة 2016 احتلت الجزائر من بين 138 دولة المرتبة 130 في مؤشر نوعية الموردين المحليين، المرتبة 112 في مؤشر التحكم في التوزيع الدولي، المرتبة 108 في مؤشر تطور عمليات الإنتاج، المرتبة في 125 مؤشر عمليات التسويق، المرتبة 124 في مؤشر الاستعداد لتفويض السلطة.

المحور الثاني عشر: الابتكار احتلت الجزائر المرتبة 89 عالميا في هذا المحور سنة 2007 ثم تراجع ترتيبها بـ25 مرتبة بين (2007-2009). وتقدم بـ7 مراتب سنة 2010 مقارنة بسنة 2009. ثم تراجع بـ34 مرتبة بين (2010-2013). وتقدم بـ29 مرتبة ضمن تقرير التنافسية العالمي بين (2013-2016). وهذا التقدم في الترتيب راجع إلى تحسن ترتيب المؤشرات الفرعية لهذا المحور، إلا أنه رغم تحسنها ظلت تحتل مراتب متأخرة.ففي آخر تقرير للتنافسية العالمي سنة 2016 احتلت الجزائر من بين 138 دولة المرتبة 112 في مؤشر القدرة على الابتكار، المرتبة 99 في مؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي، المرتبة 113 في مؤشر إنفاق منظمات الأعمال على البحث والتطوير، المرتبة 120 في مؤشر التعاون بين الجامعات ومنظمات الأعمال في مجال البحث والتطوير. وتدل هذه المراتب أن الاقتصاد الجزائري لايمكن اعتباره اقتصادا تنافسيا لأنه لا يولي اهتماما بالبحث والإبداع والابتكار. ومن خلال تحليل أداء الجزائر التنافسي ضمن مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2007-2016) لوحظ أنها قد احتلت مراتب متأخرة في أغلب المحاور الرئيسية والمؤشرات الفرعية مما انعكس سلبا على الترتيب العام. ذلك لأن القدرة التنافسية المستدامة ترتكز على عوامل الفعالية والابتكار وهذا ما يعاني منه الاقتصاد الجزائري.

خاتمة:

التنافسية الدولية هي قدرة الدولة على استخدام مختلف التدابير من أجل تحقيق التميز والتفوق الذي ينعكس على تحسن معيشة أفرادها وذلك من خلال تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. وقد اهتمت العديد من المنظمات والهيئات الدولية بإعداد تقارير سنوية حول التنافسية تضم مجموعة من المحاور الرئيسية والمؤشرات

الفرعية. ويعتبر تقرير التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي سنويا منذ سنة 2004 من أهم تقارير التنافسية العالمية،فهو أداة مهمة في رسم السياسات الاقتصادية.

وفي هذه الورقة البحثية تم تحليل الأداء التنافسي للاقتصاد الجزائري ضمن تقرير التنافسية العالمي خلال الفترة (2007-2016)، ويمكن حصر أهم النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية:

– يؤثر أداء المحاور الرئيسية لقياس التنافسية في كل بلد بشكل مختلف وذلك حسب مرحلة التنمية التي يمر بها اقتصاد البلد، وذلك من مرحلة اقتصاديات تدفعها العوامل إلى مرحلة اقتصاديات تدفعها الفعالية إلى مرحلة اقتصاديات يدفعها الابتكار. وحسب تقرير التنافسية العالمي (2007-2008) وتقرير (2008-2009) تنتمي الجزائر إلى المرحلة الثانية أي مرحلة اقتصاديات تدفعها الفعالية. إلا أنه منذ تقرير التنافسية العالمي (2009-2010) إلى غاية آخر تقرير (2016-2017) تدحرجت إلى المرحلة الانتقالية الأولى بين المرحلة الأولى والثانية مما أثر على ترتيبها العام.

– تحتل الجزائر مراتب متأخرة في الترتيب العام ضمن تقرير التنافسية العالمي سواء على المستوى العالمي أو حتى على المستوى العربي مما يدل على ضعف تنافسيتها.

– يعود سبب تدني المراتب التي حققتها الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي إلى انخفاض ترتيبها في أغلب المحاور الرئيسية والمؤشرات الفرعية.

وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الموضوعة وهي ضعف الأداء التنافسي للاقتصاد الجزائري ضمن مؤشر التنافسية العالمي، لذا لابد لها من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين هذا الأداء خصوصا وهي مقبلة على الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وبالتالي الانفتاح على الأسواق الدولية حيث تزداد شدة المنافسة، وذلك من خلال:

– ضرورة تأهيل المؤسسات الاقتصادية من أجل مواجهة المنافسة العالمية، وذلك من خلال استحداث تقنيات إنتاج جديدة وتنويع المنتجات المطابقة للمعايير العالمية.

– العمل على دعم مؤسسات البحث والتطوير من أجل تشجيع الابتكار والإبداع.

– تنمية دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

– تطوير البنية التحتية التي تحتاج المزيد من الجهود لتحفيز الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

– جذب الاستثمارات الأجنبية لما لها من دور في نقل التكنولوجيا والخبرات وفتح الأسواق الخارجية وذلكبالعمل على تهيئة بيئة أعمال مواتية وتوفير مناخ استثماري ملائم.

– تشجيع الصادرات خارج المحروقات.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

1- أحمد بلالي، "إستراتيجية التنافس كأساس لميزة تنافسية مستدامة"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005 .

2- المعهد العربي للتخطيط، "تقرير التنافسية العربية 2003"، الكويت.

3- راتول محمد، سي علي أسماء، دراسة تحليلية لأداء الجزائر في تقرير التنافسية العالمي 2014-2015، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث عشر، 2015 .

4- زغداد أحمد، "المنافسة–التنافسية والبدائل الاستراتيجية"، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

5- زواوي الحبيب، "سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية–حالة الجزائر"، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستلراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 08-09 نوفمبر 2010.

6- طارق نوير، "دور الحكومة الداعم للتنافسية"، سلسلة أوراق العمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003 .

7- كمال رزيق، قاسي ياسين، "تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر للأداء المتميز"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005 .

8- محمد عدنان وديع، "القدرة التنافسية وقياسها"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 24، ديسمبر 2003، السنة الثانية.

9- مصطفى أحمد حامد رضوان، "التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم"، الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2011.

10- نوري منير، "تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف – الجزائر، العدد 04، جوان 2006 .

11- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، فريق التنافسية الأردني، ملخص عن تقرير التنافسية العالمي 2010-2011.

12- وزارة تطوير القطاع العام، أبرز المؤشرات الدولية وواقع حال الأردن فيها، التقرير السنوي الثاني، الأردن، فيفري 2016.باللغة الأجنبية:

1-World Economic Forum , the global competitiveness report 2007-2008.
2-World Economic Forum , the global competitiveness report 2008-2009.
3-World Economic Forum , the global competitiveness report 2009-2010.
4-World Economic Forum , the global competitiveness report 2010-2011.
5-World Economic Forum , the global competitiveness report 2011-2012.
6-World Economic Forum , the global competitiveness report 2012-2013.
7-World Economic Forum , the global competitiveness report 2013-2014.
8-World Economic Forum , the global competitiveness report 2014-2015.
9-World Economic Forum , the global competitiveness report 2015-2016.
10-World Economic Forum , the global competitiveness report 2016-2017.